

حول مخطوط نوازل ابن الحاج وأهمية مادته التاريخية

د. ابراهيم القادري بوتشيش

ختم الباحثة المحقق الثبت، الدكتور محمد بن شريفة مقاله
الهام «وقائع أندلسية في نوازل القاضي عياض»⁽¹⁾ بالانطباع التالي
حول مخطوط مذاهب الحكام في نوازل الاحكام» ل محمد بن عياض:

«وسيقدم عندما ينشر قريبا هو ونوازل أبي الاصبع
ونوازل ابن رشد وغيرها من كتب النوازل القديمة مادة خصبة
وثرية لا تقدر للفقهاء والمؤرخين».⁽²⁾

1 - أنظره في مجلة دعوة الحق العدد 264 - شعبان رمضان المعظم 1407 أبريل
ماي 1987 ص 29-35.

2 - نفسه ص 35.

ولا سبيل الى الشك في أن مثل هذا التخريج يعد من الاهمية بمكان، ويأتي لتزكية ما أثارته - منذ أمد - كتابات «جاك بيرك» و«ليفى بروفنسال» وغيرهما حول أهمية النوازل في الكتابة التاريخية.⁽³⁾

وإذا كانت هذه الالتفاتة الاستشراقية تعد معلما بارزا في تطوير البحث التاريخي - منهاجا وموضوعا -، فإن التجربة والحق يقال، لازالت - الى الآن - تسيير خطواتها الاولى مع طلائع الباحثين المغاربة،⁽⁴⁾ ومن ثم فإن المزيد من الحفر في تراثنا، والتنقيب عما يختزنه هذا النوع من المصنفات من ذخائر، يظل أهم الادوات التي تغني تلك التجربة وتثري تاريخنا، وبالتالي تخطو به في مساره الصحيح، ناهيك عن دورها المسهم في املطة اللثام عن الجوانب المنسية في حضارتنا.

وعملا بالمساهمة في هذا المسعى، سبق أن نشرت مقالات متواضعة⁽⁵⁾، وأريد اليوم تناول موضوع يصب في نفس المعين،

3 - استغل ليفى بروفنسال بعض نوازل ابن سهل في دراسة حركة عمر بن حفصون انظر كتابه: Histoire de l'Espagne Musulmane. T.II p 305. Ed Leiden J. Brill 1950

4 - فضلا عن بعض الباحثين المغاربة الذين وظفوا النوازل في أبحاثهم، أوشك الاستاذ محمد مزين على الانتهاء من دراسة اعداد الدكتوراه تعتمد أساسا على النوازل الفقهية.

5 - أنظر لكاتب هذه السطور: نصوص أندلسية جديدة من مخطوطه «أخبار الفقهاء والمحدثين لابن حارث الخشني. مجلة المناهل عدد 33 سنة 1985 ص: 361-342 وانظر كذلك ما كتبناه في مجلة دار النياحة: وثائق حول التاريخ الاجتماعي والاقتصادي للمغرب والاندلس في العصر الوسيط» العدد 13. سنة 1987.

محاوولا «النبش» مرة أخرى في تراثنا الفقهي - التاريخي. وماكنت مزمعا على الكتابة في هذا الموضوع بالذات، لولا جملة وردت عند أستاذنا المحقق الفاحص الدكتور محمد بنشريفية في مقاله السالف الذكر، عندما تحدث عن مجموعات النوازل المشهورة الراجعة الى العصر المرابطي، اذ ذكر خمسا منها، وعن الثالثة التي تمثلها نوازل ابن الحاج القاضي الشهيد قال: «ولا أعرف ما اذا كانت موجودة».(6)

نوازل ابن الحاج موجودة بالفعل

ومن حسن طالع يمن المشتغلين في حقل النوازل، أن المخطوط المشار اليه، والذي يجمع بين نفاثيه نوازل ابن الحاج، حفظته أيادي القدر من الضياع، وهو موجود في رفوف خزانة الوثائق بالرباط - قسم الارشيفات. وحسب ما أرشدتني اليه معرفتي المتواضعة، فإنني أميل الى الاعتقاد بأن هذا المخطوط لم يتم استغلاله من قبل الدارسين، وهو زعم يدعمه ما ورد عند الاستاذ بنشريفية في قولته السالفة الذكر.

وصف المخطوط

يتألف مخطوط نوازل الحاج من 324 صفحة، مقياسه 15x21. وتتضمن كل صفحة 23 سطرا، وفي كل سطر حوالي 12 الى 13 كلمة. أما الخط الذي كتب به فهو خط مغربي يتميز برداءته، وصغر حروفه وتداخلها. وقد تلاشت الاوراق الاولى منه واندثرت، حيث لا توجد بها مقدمة ولا ذكر لاسم المؤلف ولا دواعي التأليف كما جرت العادة. بل ان أولى صفحاته

6 - بنشريفية. م. س. ص: 31.

تبدأ مباشرة بجواب عن مسألة أجاب عنها «أبو عمر»⁽⁷⁾ الذي ابتداءً كلامه بعبارة «قرأت ما خاطبتنا به»، ويبدو أنها اجابة عن نازلة وردت في الاوراق الضائعة. وتوجد بالمخطوط خروم كثيرة، وألوان أحدثتها الرطوبة، وأثرت على جملة من فقرات الكتاب، وهذا في حد ذاته ينهض حجة على تقادمه، وهو يفسر البتر الذي وقع في أوراقه الاخيرة⁽⁸⁾، الشيء الذي لم يمكن الدارس من استقصاء تاريخ النسخ، وان كان من المرجح أنه نسخ في أوائل القرن الثامن الهجري، وهو افتراض يؤكد ما ورد عند أحمد بابا التنبكتي في مصنفه الذي ذيل به كتاب الديباج المذهب حيث ذكر في ترجمة عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن محمد بن شعيب بن عبد الملك القيسي ما يلي:⁽⁹⁾ «كان فقيها جليلا، قاضيا عدلا راوية، فاضلا صالحا، له تواليف حسنة كأربعين حديثا في أحوال الناس، رتب نوازل ابن الحاج ومعلوم أن المترجم له توفي سنة 737 هـ.

صحيح أنه بإمكان مرتبي النوازل وناسخها أن يكونوا متعددين، الا أن عدم ورود أسماء لجامعين آخرين - حسب حدود بحثنا - يسمح بالاستقرار على هذا الرأي الى حين يظهر ما ينقضه.

7 - أبو عمر هذا هو اختصار لاسمه أبو عمر بن رشيق.

8 - ان الواجب يفرض أن تتجه العناية الى تجليد هذا المخطوط حتى تسلم أوراقه المتبقية من الضياع خاصة أن غلافه أصبح مفصولا عن الاوراق.

9 - كفاية المحتاج ورقة 333 ط

من هو ابن الحاج؟⁽¹⁰⁾:

المؤلف - ثقافته - مصادره - طريقته في التأليف

ان سؤالا على هذه الشاكلة كان غير وارد في الحسابان لدى النخبة المفكرة في الغرب الاسلامي الوسيط، خاصة في الاوساط الفقهية - ذلك أن أبا عبد الله بن الحاج تميز بحضور مكثف في الساحة الفكرية، وعمل صعيد الفقهاء والقضاة على الخصوص.

ولم تكن كلمته تقل وزنا عن أبي الوليد بن رشد أو القاضي عياض أو أبي المطرف عبد الرحمن الشعبي وغيرهم ممن عاصره من فطاحلة العلماء الذين كان يشار اليهم بالبنان... ولعل ما يترجم شهرته وباعه الطويل، تلك الاشارات المتعددة لاسمه ومصنفه الهام الذي بين أيدينا، حيث يبرزان معا في معظم كتب السير والتراجم.

وقبل اعطاء نماذج من كتب الطبقات التي اهتمت به، لابد من ملاحظة، وهي أن هذه الكتب تذكر شخصا ثانيا يحمل نفس الاسم، وعاش في ذات الفترة. ويتعلق الامر بأبي عبد الله بن الحاج القائد المرابطي الذي استشهد في احدى الغزوات العسكرية بالاندلس، وبالذات حين قيامه بحملة عسكرية ضد شؤون مدينة فاس من قبل الامير المرابطي علي بن يوسف الذي ولى مكانه أبا بكر بن تافلوت بمجرد ما علم باستشهاده⁽¹¹⁾.

10 - ان أحسن من دقق اسمه هو القاضي عياض الذي ذكر اسمه كما يلي: القاضي الشهيد ابو عبد الله محمد بن أحمد بن خلف بن ابراهيم التجيبي ابن الحاج.

انظر: الغنية طبعة بيروت 1402-1982 ص 47.

11 - مجهول: نبذة من تاريخ المغرب الاقصى (مخطوط) ص 204-205

فالمراجع أن أبا عبد الله بن الحاج هذا، ليس هو مؤلف النوازل بالرغم مما قد يتبادر الى الذهن، كونه عاش في نفس الفترة، فضلا عن أنه لقي حتفه ضد القوى النصرانية «مقبلا غير مدبر» مما يجعله يستحق لقب الشهيد علي غرار ما لقب به الحاج صاحب النوازل. وعلى أي، فإن الاول كان من «أهل السيف» يعشق الوغى ويتلذذ بطعم الجهاد، أما ابن الحاج المقصود فهو أبو عبد الله المتوفى سنة 529 هـ في ظروف وملابسات تختلف عن نظيره الانف الذكر.

وقد أفاضت كتب السير والطبقات في التنويه به. فعلى سبيل المثال - لا الحصر - ترجم له صاحب كتاب طبقات المالكية⁽¹²⁾ نقلا عن عياض وابن حماد البرنسي بقوله: «وقال ابن حماد البرنسي في مختصر المدارك: أبو عبد الله بن الحاج، كان من أهل العلم والفتوى والتقدم في الاحكام، له كتب مؤلفات ودواوين مصنفات، استشهد يوم الجمعة 26 رمضان من عام تسع وعشرين وخمسائة، وهو ساجد في صلاة الجمعة ضربه بالسكين على خاصرته رجل معتوه يقال له ابن درس، وقتله العامة في الموضع الذي قتله فيه».⁽¹³⁾

وأفرد له القاضي عياض ترجمة مههبة ضمن شيوخه الذين تلقى العلم من أفواههم» فوصفه بأنه كان «أحد الفقهاء الفضلاء... حسن الضبط، جيد الكتب، كثير الرواية، له حظ من الادب، مطبوعا في الفتيا، مقدما في الشورى، صليب الدين، متواضعا، متسمتا حليما»⁽¹⁴⁾.

12 - مجهول: طبقات المالكية (مخطوط) ص 299-300

13 - الغنية: ص 47

14 - نفسه ص 47

ويخيل الينا أن شهرته التي طبقت الآفاق، جعلت أصحاب التراجم لا يتورعون عن التعريف به حتى ضمن تراجم اعلام آخرين. فقد عرف به ابن الابار في «معجم أصحاب الصدفي» حين ترجم لحمد بن عتيق بن عطاف الانصاري فذكره ضمن الشيوخ الذين روي عنهم هذا الاخير⁽¹⁵⁾. كما أورد اسمه في التكملة «عند ترجمة ابن حمدين التغلبي اذ قال مترجما لهذا الاخير: «سمع من أبيه وغيره، وولى قضاء بلده بعد أبي عبد الله بن الحاج الشهيد في شعبان سنة 529 هـ، وكان مقتل ابن الحاج في صلاة يوم الجمعة في الركعة الاولى منها»⁽¹⁶⁾.

ولا نعرف بالضبط الاسباب التي كانت وراء هذا الاغتيال، فحتى القاضي عياض، تلميذه الذي كان يعرفه عن كثب، اقتصر على القول بأنه «جهل السبب في ذلك وكثر التخوض فيه»⁽¹⁷⁾. الا ان العودة الى ظروف ومعطيات السنة التي قتل فيها، تجعلنا نقف على حدة الصراع بين الفقهاء وشرائع كثيرة من العامة التي أثرت فيها النظريات التصوفية للامام الغزالي، ومن ثم نعتقد أن فعل «المعتوه» لم يكن بمحض الصدفة. فعمليات الاعتداء على الفقهاء لم تصبح غريبة في ذلك العصر، والمصادر تشير الى نهب العامة لمنزل الفقيه القاضي أبي بكر بن العربي، وقد ساعد على ذلك المناخ السياسي المضطرب الذي خيم على الحقبة، والذي حفر في نهاية المطاف قبر المرابطين⁽¹⁸⁾.

15 - التكملة ج 2. طبعة مصر 1955 ص 286.

16 - التكملة ج 2 طبعة مصر 1955 ص 286.

17 - عياض: م. س 48.

18 - من هذه الفترة المضطربة من تاريخ المرابطين انظر: ابن أبي زرع: م.س.ص

171 - عبد الله عنان: عصر المرابطين والموحدين في المغرب والاندلس. القسم

الاول: عصر المرابطين طبعة القاهرة 1383 هـ 1964. ص 54 وما بعدها.

وعلى أي حال فقد لفظ ابن الحاج أنفاسه الاخيرة وهو في صلاة الجمعة من عام 529 هـ وهو يتهاياً - دون شك - لا حياة ليلة القدر. غير أنه خلف أثراً لم يمته، أثر فقهي بالغ، هو هذه النوازل التي تنير جوانب هامة من تاريخ الاندلس والمغرب.

هذا عن شخصيته، أما ثقافته فقد كفتنا شهادة ابن حماد البرنسي والقاضي عياض مؤونة البحث عن المكانة المتلقة التي ميزت الفقيه «المثقف». ولا غرو فان تتبع فتاويه تنم عن اطلاع واسع على سائر المدونات الفقهية، وادراك عميق تتسم بالرصانة وعمق المعرفة، والوصول من خلالها الى تنفيذ صحة فتوى أو تزكيته⁽¹⁹⁾، كل ذلك ينهض حجة على سعة ثقافته الدينية، وطول بامه في ميدان الفتيا والقضاء، فضلاً عن «الحسن الفتوي» الذي أكسبته ممارساته الطويلة، وتجربته العميقة. وحسبنا أنه كان قبلة لطلاب العلم، وقل من لم يجزه أو يأخذ منه قسطاً من العلم حتى أنه أعطى مدرسة من كبار الفقهاء من أمثال القاضي عياض⁽²⁰⁾ وابن حمدين وابن عطاف الانصاري وغيرهم.

وما مصادره التي اعتمد عليها في تأليف كتابه سوى احدى التجليات لثقافته المتميزة، فمن خلال فحص تلك المصادر، يتبين أنها كانت في غاية الاهمية على عدة مستويات، فهي تتسم أولاً بالتنوع والتعدد، ويأتي في طليعتها الكتب الاصلية مثل موطأ مالك، وابن القاسم، ومدونة ابي سحنون، والعتبي، وابن الماجشون وابن مغيث، كذا مسائل ابن الفخار وأبي الوليد بن رشد، وأبي القاسم بن منظور قاضي اشبيلية، وأبو جعفر بن رزق.

19 - هذا ما يظهر جلياً من خلال معظم القضايا التي ناقشها والاجتهادات التي أبدأها.

20 - نكره القاضي عياض في الدرجة الثالثة من شيوخه الذين روي عنهم.

كما يلاحظ اعتماده الكبير على فتاوى إبيه، مصداق ذلك
 حالاته الكثيرة عليه حيث تتكرر في صفحات المخطوط العبارة
 التالية: «قال أبي رضي الله عنه»⁽²¹⁾ ولكنه يستأنس في معظم
 فتاويه بفقهاء عصره، وهو مما يحمد له، وكأنه لا يرتاح له
 ضمير ولا يهدأ له خاطر، إلا بعد استفسارهم في مسألة من
 المسائل التي جرت بين يديه. وقد كان ابن رشد يشكل موثلة
 الأولى فكثيراً ما نكر: «ثم تجاربت المسألة مع القاضي أبي
 الوليد بن رشد فرأى ذلك»⁽²²⁾ أو «فأفتيت بذلك ووافقتني على
 ذلك القاضي أبو الوليد»⁽²³⁾.

ونحن في غنى عن التذكير بأهمية هذه المصادر، ولا غرو
 فإن كتب الفقه عموماً اعتمدها اعتماداً كلياً حتى أن أحد
 الباحثين الغربيين ذهب إلى القول بأن جل كتب الفقه في
 الغرب الإسلامي ليست سوى تعاليق على أحكام ابن القاسم⁽²⁴⁾.

أما طريقته في تناول المسائل الفقهية فأول ما يلاحظ
 استطراداته في ذكر مسألة من المسائل، فيقتلها شرحاً، ويسهب
 فيها تحليلاً، ويحيلها على مدونات الفقه المالكي. ولا يتوقف عند
 هذا الحد، بل يسرد قضايا فقهية أخرى تعرض لها قضاة عصره،
 مبينا عصارة جهودهم في إيجاد أجوبة شافية لها.⁽²⁵⁾

21 - نوازل ابن الحاج (مخطوط) ص: 10

22 - ابن الحاج: م.س ص 61

23 - نفسه ص 53

24 - M. Bellaire: انظر مقدمته التي قدم بها نشر كتاب تحفة القضاة ببعض
 مسائل الرعاة للبويعتوبي وذلك في: Les archives Marocaines. Vol. XV.
 Paris 1909

25 - كقوله: مسألة خاطب بها القاضي أبو القاسم بن منظور الفقهاء بقرطبة في
 سؤال 496 هـ مستدعياً أجوبتهم «انظر م. س - ص 108.

وفضلا عن ذلك، فإن طريقته تتميز بضبط كبير، فهو يذكر النازلة بنصها، والتاريخ والمكان الذي وقعت فيه بدقة متناهية مصداق ذلك ما أورده في إحدى المسائل التي أجاب عنها حيث قال: «نزلت هذه المسألة بقرطبة في شهر المحرم من سنة اثني عشر وخمسمائة»⁽²⁶⁾.

ومن جهة أخرى، يظهر واضحا لدى المؤلف نزعة السنية، ودفاعه المستميت عن المالكية والمذهب المالكي، فهو لا يتردد في الطعن في المذاهب الأخرى كما يفهم ذلك من خلال الفتاوى التي أصدرها ضد المعتزلة الذين أطروهم خارج الجماعة⁽²⁷⁾، بل إن كثيرا من فتاويه أقحمت الكثير من الاتجاهات «البدعية» في خندق الزندقة⁽²⁸⁾، وهو أمر بديهي بالنسبة لفتيحه عاش في عصر ازدهار المالكية.

مضمون المخطوط وأهميته التاريخية

ليس بوسعنا طرق المواضيع التي يتضمنها المخطوط أولا بأول، لكن يمكن اختصار القول بأنه يقوي مجموعة من النوازل الفقهية المتنوعة، وهي تدخل ضمن أبواب متعارف عليها لدى معظم أصحاب الفتاوى كباب الزواج والطلاق، والرضاعة، إلى غير ذلك مما تتقاسمه عادة كتب النوازل.

26 - كقوله : مسألة خاطب بها القاضي أبو القاسم بن منظور الفقهاء بقرطبة في

شوال 496 هـ مستدعيا أجوبتهم وانظر م. س - ص 108.

27 - نفسه ص : 310

28 - نفسه ص : 304-305

لكن الملاحظ أن هذه الابواب غير مرتبة ترتيبا محكما، فأولى المسائل التي يبدأ المؤلف بمعالجتها تتعلق بقضايا المرأة والزواج والصداق والكالي، ثم ينتقل بعد ذلك الى مسائل البيوع والشركة ليعود من جديد الى قضايا تدخل في باب النكاح والطلاق والحضانة. بل أحيانا يتغير موضوع النوازل دون اشارة صريحة الى ذلك في عناوين معينة، وهذا ما يلمسه الدارس ابتداء من ص 57 وكذلك ص 102. ولعل هذا الخلط في المواضيع وترتيبها يجعل المرء يتساءل بحق عما اذا كان ثمة أوراق أخرى - غير الاولى والاخيرة - قد طمستها أيادي الدهر.

وكيفما كان الامر، فان ترتيب المواضيع كما يوجد عليها المخطوط في صورته الحالية هو على الشكل التالي:

قضايا الزواج والصداق - مسألة البيوع والشركة - الوصايا والحضانة والطلاق - مسائل الاضرار بالجار - مسائل المياه - مسائل الاقضية - مسائل الشفعة - القراض - وأخيرا مسائل تتعلق بالعقيدة ومحاربة أهل البدع.

ومن خلال استعراض مختلف هذه الابواب، يتبين أن مخطوط نوازل الاحكام يتضمن أهمية فقهية، الا أنه في الواقع لا يقتصر على هذه الناحية فحسب، بل انه يسدي خدمة طيبة للتاريخ الاجتماعي للاندلس، وحتى المغرب اذا اعتبرنا وحدة التشريع، وخضوع المنطقتين معا لسلطة واحدة هي سلطة المرابطين.

فكما يؤكد أهميته الفقهية، هو أن جل الفقهاء اللاحقين، وجدوا في الكتاب المذكور مادة خصبة أشبعت نهمهم، وروت فضولهم الفقهي، وحسبنا أن مؤلفات هؤلاء جاءت زاخرة بأحكام

ابن الحاج. ولا غرو فانهم وجدوا في مصنفه ضالتهم المنشودة. ففي أحكام الازلي الموسومة بـ «مفيد الحكام في نوازل الاحكام»⁽²⁹⁾، نجد مادة هامة يستند فيها على نوازل. كما أن البرزلي في مصنفه «جامع مسائل الاحكام مما نزل من المفتيين والحكام»⁽³⁰⁾ يعتمد اعتمادا واضحا عليه. ولم يجد ابن سلمون⁽³¹⁾ غضاضة في النقل عنه كما يلاحظ ذلك في فقرات هامة من كتابه. وأيضا فان مؤلفا آخر غير مذكور يرجح أنه عاش في أواخر القرن الثامن وأوائل التاسع⁽³²⁾ يسهب في نكر فتاويه. ومن المتأخرين الذين استقوا أحكامهم من فتاويه كذلك نجد ابن رحال صاحب كتاب «تضمين الصناع»⁽³³⁾.

ولكل هذه السلسلة من الاستشهادات، دلالتها البالغة في الكشف عن أهمية نوازل ابن الحاج، ناهيك عما يمكن أن تسهم به في اغناء مادة الدارس الحديث للاشكاليات الفقهية في الاندلس.

هذا على الصعيد الفقهي، أما على الصعيد التاريخي، فانها تمدنا بسيل من النصوص الفقهية التي تخدم التاريخ. فعلاوة على كون ابن الحاج يتعرض لنوازل وقعت لبعض أمراء المرابطين كعلي بن يوسف وتميم بن يوسف، فانه يتصدى كذلك

29 - بالخزانة العامة قسم الوثائق رقم ق 805

30 - بنفس الخزانة رقم 450. انظر اعتماده عليه مثلا في ص 163

31 - بنفس الخزانة رقم 670. اعتمد عليه مثلا في ورقة 17 و 22

32 - عنوانه : كتاب في الفقه يوجد ضمن مجموع د 2198. انظر على سبيل المثال اعتماده عليه في صفحات 61-62-63-64.

33- بنفس الخزانة ضمن المجموع السابق 2198 انظر ما ينقله عنه في صفحة: 234.

لقضايا همشها المؤرخون وعملوا على تغييبها في كتبهم، كوضعية الارض، والعملية وتقلباتها، والمعاملات الاجتماعية داخل الاسرة الصغيرة والمجتمع ككل، كذا المظاهر الاجتماعية والعادات والتقاليد. ونكتفي في هذا الصدد بعرض بعض النوازل التي تكشف عن التاريخ الحضاري للاندلس خاصة الجانب الاقتصادي منه باعتباره يشكل القبلة التي أصبحت تستقطب اهتمام الباحثين.

فبخصوص وضعية الارض يزودنا ابن الحاج بنوازل هامة تبين النزاعات القائمة حولها. ففي احدى النوازل تبرز صورة نزاع بين رجل وبني أخته حول قسمة أرض حيث ورد فيها: «الجواب رضي الله عنك في رجل كشف عن موضع كان ينسب اليه وقطع شعراء، وغرسه كرما ثلاثة عشر عاما متقدمة، فلما كان الان، قام عليه بنو أخته فقالوا هذا الكرم الذي غرست لنا فيه حق من قبل أمنا فهو ميراثها في أبيها فقال الغارس المتملك : قسمت مع أمكم وأعطيتها حصتها في مدة قد انقرض الشهود فيها، فقال القائمون انما قسمت أمنا معك السواد، وأما البياض فحقنا باق فيه ولم تقسمه فانكرهم في ذلك وقال: انما قاسمته الجميع وبايديهم مال»⁽³⁴⁾.

وفي نازلة ثانية يظهر نزاع آخر بين مزارعين تجاوزوا حدود القرية المخصصة لرعيهم الى قرية أخرى تجاوزهم، مما استدعى تدخل حاكم الناحية⁽³⁵⁾.

34 - ابن الحاج : م. س. ص 217-218.

35 - نفسه ص 280.

أما في ميدان التجارة، فمن خلال شرح استند فيه ابن الحاج علي إحدى فتاوي أبيه تظهر أهمية العنصر اليهودي في هذا المجال. ويتبين أن يهود بلاد المغرب الأقصى ونظرانهم في الاندلس كانوا لا يؤدون العشر في «وطني» كل منهما، بينما يجبران على أدائه كلما اتجه طرف منهما إلى بلد الآخر. وفي ذلك يقول ابن الحاج: مسألة: وقال⁽³⁶⁾ إذا اتجر يهود العدو وتجولوا فليس عليهم عشر يهود فاس إذا نزلوا بسبب التجارة. فلو اتجر يهود العدو في الاندلس لكان عليهم العشر، وكذلك حكم يهود الاندلس فيها وفي العدو أيضا⁽³⁷⁾.

وعن العملة تطرح إحدى نوازل ابن الحاج مشكلة ذات أبعاد خطيرة تتجلى في مشكل انقراض عملة ابن جهور، وظهور سكة ابن عباد في اشبيلية، مع استمرار التداول بالسكة القديمة، حتى أن الفقهاء أفتوا لصاحب دين بالتعامل بالسكة المقطوعة مع مراعاة قيمتها من الذهب. وهناك نص النازلة: «وقال القاضي أبو عبد الله بن الحاج إذا كان للرجل على الرجل دراهم فقطعت تلك السكة فأخبرني بعض اخواننا من ابن جابر فقيه اشبيلية قال: نزلت هذه المسألة بقرطبة أيام نظري فيها للاحكام ومحمد بن عتاب حي، ومن معه من الفقهاء فانقطعت سكة ابن جهور بدخول ابن عباد سكة أخرى، فأفتى الفقهاء أنه ليس لصاحب الدين إلا السكة القديمة، وأفتى ابن عتاب بأن يرجع ذلك إلى قيمة السكة المقطوعة من الذهب، ويأخذ صاحب الدين القيمة من الذهب»⁽³⁸⁾.

36 - يقصد أباه.

37 - م. س. ص. 295.

38 - ابن الحاج : م. س. ص. 29.

وثمة نازلتان ذات صبغة حضارية تتعلق ببعض الخطط التي عرفتتها الدولة الاسلامية في الاندلس منذ فترة باكرة، وازدهرت في عصر المرابطين، ونكتفي هنا بذكر خطة صاحب المواريث وصاحب السوق. ولعل أهمية النازلتين تكمن في ما تسلطانه من ضوء حول سلطة كل منهما.

فالنازلة الخاصة بصاحب المواريث تبين نموذجا من تدخلاته في شؤون الاراضي وتنظيمها، والمستفتي يتساءل حول صحة تلك التدخلات : «الجواب رضي الله عنك في رجل له أرض كان يجاورها الوادي، ثم ان ذلك الوادي انقطع عن ذلك المكان، وبقي مدة يبسا فقام صاحب المواريث يطلب ذلك الوادي اليابس ويريد تملكه بما يراه نظرا، فهل له ذلك أم هل الوادي اليابس المذكور لاهل الضفتين المتلاصقتين وكيف ان وجب لصاحب المواريث هل له أكثر من الماء في ذلك الوادي، وهل له اعتراض في الولايج اللاصقة به، بين لنا الجواب في ذلك»⁽³⁹⁾.

ونفس الشيء ينطبق عن النازلة التي تدور حول سلطة المحتسب والمجالات التي له حق التدخل فيها. وهاك نص النازلة:⁽⁴⁰⁾.

«الجواب رحمك الله في صاحب السوق يريد التسعير على أهل السوق في غير المأكول والمشروب مثل ما يبيعه العطارون وغيرهم من الحناء والفلفل وأشباه ذلك. هل ترى ذلك جائزا، وان كان جائزا هل يدخله من الاختلاف ما يدخل في تسعير المأكول والمشروب».

39 - نفسه ص 112

40 - ابن الحاج : م.س.ص. 289-290.

وبعد، فهذه نماذج كان القصد منها التعريف بأهمية
مخطوط نوازل ابن الحاج، وما يزخر به من مادة تاريخية. وثمة
وثائق هامة يتضمنها هذا المخطوط سنعمل على نشرها لاحقا
بحول الله.

ابراهيم القادري بوتشيش (*)

مكناس

* - أستاذ التاريخ المغربي والأندلسي / كلية الآداب - مكناس